إستخدام المؤشرات في التنمية الإجتماعية.

د. اسحق يعقوب القطب *

(١) لمحة تاريخية :

ابتدأ الاهتمام بموضوع المؤشرات الاجتماعية خلال العقدين الاخيرين في الولايات المتحدة الاميركية عندما رأى المسؤولون عن ادارة أبحاث الفضاء (NASA) ضرورة اجراء دراسات حول الاثار الاجتماعية المترتبة على التقدم التكنولوجي في مجالات الفضاء . وقد تركز الاهتمام في محاولة التوصل الى نظام للحسابات الاجتماعية لقياس استخدام الموارد البشرية في اربع ميادين رئيسية وهي : —

١ — قياس التكلفة الاجتماعية والعائد الصافي من التطور التكنولوجي الاقتصادي .

٢ — قياس الامراض الاجتماعية (مثل الجريمة والانحراف وتفكك العلاقات الاسرية .. الخ) .

٣ — تطوير ما يعرف بميزانية الاداء في مجالات الحاجات الاجتماعية مثل السكان ، التعليم .... الخ .

٤ — قياس الحراك الاجتماعي من حيث علاقته بالنشاط الاقتصادي .

وقد حظي موضوع المؤشرات الاجتماعية باهتمام بالغ في عدد من الدول المتقدمة . فنجد أن المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة قد انشأت عام ١٩٦٦ جهازا يضم فريقا من العلماء يتألف من ٤١ عالما اجتماعيا وعددا مماثلا من المتخصصين في الاحصاء والادارة على المستوى القومي ومرتبط بمكتب رئاسة الجمهورية . أما في بريطانيا ، فقد قامت ادارة الاحصاءات المركزية عام ١٩٧٠ بنشر سلسلة احصائيةتتناول المسائل المرتبطة بالسياسة الاجتماعية

---

* استاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الاداب والتربية في جامعة الكويت .

في **مجلة الاتجاهات الاجتماعية** . وفي فرنسا ، اتضح الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٧ وذلك ضمن اطار أعمال مكتب المدير العام للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي للخطة السادسة ، خاصة في مجالات الاسكان وخدمات الرعاية الاجتماعية . وعلى الصعيد الدولي ، اهتمت منظمة الامم المتحدة بانشاء جهاز يعهد اليه مهمة وضع سياسة بعيدة المدى لمساهمة العلوم الاجتماعية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في ميادين الحياة المختلفة مثل السكان والاسكان والحراك الاجتماعي وظروف العمل والعمالة .

ويرجع الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في هذه الفترة من تطور المجتمعات الى دافعين أساسيين الاول ــ التفسير العلمي للمعطيات الاجتماعية والثاني ــ التخطيط الاجتماعي في المدى القصير وعلى المدى الطويل .

فمن حيث التفسير العلمي للمجتمع ، فان الدراسات الكمية للظواهر الانسانية والقضايا الاجتماعية تساند الى حد كبير التحليل الكيفي لهذه الظواهر (١) . وقد اختلف العلماء في دراساتهم لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية .

اما بالنسبة للتخطيط الاجتماعي ، فان استخدام البيانات الكمية في مجالات العمل الاجتماعي يمكن أن يتم من خلال اطارين : احدهما يدور حول دراسة اثار المؤسسة (الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاسرية أو الدينية) على أحد جوانب النسق الاجتماعي ، وثانيهما الانطلاق من دراسة التغيرات التي تحدث في النسق الاجتماعي ومحاولة تحديد العوامل المؤثرة في هذه التغيرات وتحديد دور المؤسسات المشار اليها (٢) .

(٢) ابعاد المؤشرات الاجتماعية :

أ ــ المؤشر الاجتماعي كمقياس : يعني المؤشر الاجتماعي استخدام المقياس للمفاهيم الاجتماعية بحيث تصبح قابلة للقياس والتفسير العلمي (٣) .

ب ــ يقيس العناصر ذات المضامين الاقتصادية ، اي أن المؤشرات الاجتماعية تهتم بقياس المجالات التي تخرج عن نطاق الحسابات الاقتصاديةالقومية وتكملها مثل الاثار الاجتماعية لعناصر الانتاج والتسويق وغيرها .

ج ــ المؤشر الاجتماعي يتيح الفرصة لاستخدام المعايير الكمية للاهداف الاجتماعية ، سواء عند تسجيل الانجازات التي تم تحقيقها من هذه الاهداف أو عند اجراء تغييرات في الاهداف في ضوء التطورات الاجتماعية أو وفق ما تقتضيه الظروف المتجددة .

د ـــ المؤشر الاجتماعي هو جزء من النسق حيث ان الوظيفة المحددة للمؤشر هي الوصول الى احكام متوازنة ومتكاملة حول اوضاع جوانب رئيسية من المجتمع سواء عن طريق تجميع البيانات او تمثيلها أو تصنيفها (٤) .

هـ ـــ تلعب المؤشرات الاجتماعية دورا اساسيا في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ السياسة الاجتماعية ضمن اطار البحث العلمي الاجتماعي المنظم ، وكعنصر اساسي في الاحصاءات الاجتماعية .

(٣) اهداف المؤشرات الاجتماعية :

تهدف المؤشرات الاجتماعية الى تحقيق الاغراض التالية :

أ ـــ التوصل الى اجابات كاملة ودقيقة للعديد من التساؤلات الاجتماعية مثل : الى اي مدى نحن اصحاء والى اي مستوى نحن متعلمين ؟ وما مدى كفاءة المساكن التي نعيش فيها ؟ ما هو وضع الفقراء والمحتاجين ؟ وهل كل من يحتاج لمساعدة يحصل عليها ؟ وغيرها من الاسئلة الاساسية .

ب ـــ قياس واختيار فعالية السياسة الاجتماعية ، حيث ان الاهتمام في السياسة الاجتماعية يدور حول الفرد وان استخدمت مقاييس كمية في القياس مثل الاموال التي صرفت في المشروعات الاجتماعية ، توظيف القوى العاملة ، والخدمات الاجتماعية التي تضمنها الخطة السنوية .... الخ .

ج ـــ دق ناقوس الخطر للمشكلات البارزة مثل التلوث ، التوترات الاجتماعية الادمان على الخمور أو المخدرات ، مشكلات الفقر ، العجز في مختلف مراحل السن ... الخ .

وبعبارة اخرى ، فان الاحصاءات الاجتماعية تساعد في الوصف التركيبي (او الهيكلي) للمجتمع ، وكذلك في الاداء والسلوك للوظائف الاجتماعية المختلفة التي تدخل في نطاق النسق الاجتماعي ، خاصة في غياب نظريات تعالج اعادة تركيب المجتمع وتحديد اجزاءه المختلفة .

والمؤشرات الاجتماعية تسهم في جعل القرارات التي تصدر عن المسؤولين اكثر دقة واكثر ارتباطا بالواقع والاحتياجات الاجتماعية المتغيرة ، (٥) اي انها تعتبر اداة في ايدي المسؤولين . والبيانات التي تتوصل اليها المؤشرات تساعد على تحليل خصائص الوضع الراهن واتجاهات المستقبل واختيار

البرامج المناسبة التي تستجيب للاهداف الاجتماعية المستقاة من السياسة الاجتماعية .

ويعرف المؤشر الاجتماعي بأنه الجانب التطبيقي او جزء من الجانب التطبيقي لاي من المفاهيم المرتبطة بنظام من المعلومات والبيانات التي تصف او ذا تعلاقة مباشرة بالنسق الاجتماعي . ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد خصائص المؤشرات الاجتماعية على انها نسق متكامل له اهداف وميادين واضحة ويتمشى ضمن سياسة اجتماعية .

والنسق الاجتماعي يتكون من عناصر متعددة في شبكة واحدة بحيث يتصل كل عنصر بالعناصر الاخرى في اي وقت ومكان بصورة ثابتة نسبيا . وتشكل هذه العلاقات بين العناصر ما يسمى بالتركيب او البناء الذي يميز النسق عن غيره من الانساق (الديني ، السياسي ، الاسري ، الاقتصادي ، والتربوي) . والعلاقة بـ بينالمؤشرات الاجتماعية والنسق الاجتماعي قائمة على اساس ترجمة عناصر النسق الاجتماعي الى وحدات قابلة للقياس بغرض التعرف على الخصائص المميزة للنسق وعناصره من ناحية ، وقياس التغيرات التي تحدث في احد العناصر او عدد منها او حتى في النسق بأكمله من ناحية أخرى (٦) . وتصبح عملية تحديد عناصر النسق ذات اهمية بالغة ، ذلك لان المعلومات اللازمة لكل عنصر من عناصر النسق تتحدد في ضوء معطيات كل عنصر مثل الصحة ، التعليم .... الخ . وبعد تحديد عناصر النسق يأتي دور المؤشرات الاجتماعية التي تتمشى مع هذه العناصر بقصد جمع المعلومات والبيانات الاحصائية لمساعدة المسؤولين والمخططين على رسم الاهداف الاجتماعية بصورة يمكن معها قياس حجم الانجازات لكل هدف من الاهداف التي يضمنها النسق الواحد ، او احد عناصره .

واذا ما تم تحديد عناصر النسق الاجتماعي ، فان عملية تحديد الاهداف التي يرمي كل عنصر من عناصر النسق الى تحقيقه تصبح سهلة . ويشير جروس Gross للاهداف على انها أوضاع مرغوبة من قبل الافراد الذين يتفاعلون في اطار النسق وتتجه البرامج والمشروعات والاجراءات نحو تحقيق هذه الاوضاع (٧) . وعندما تتحدد هذه الاوضاع وتفصل البرامج والمشروعات ، يمكن تصميم المقاييس والمؤشرات التي ترتبط بها وتعمل على جمع البيانات لها .

وبالنسبة الى مجالات الانساق الاجتماعية والبرامج والمشروعات فهي متعددة ويمكن ترتيبها حسب نظام الاولويات ، او الاهتمام بالمشاكل التي تبرز الى حيز الوجود اثناء مسيرة التنمية والتطور التي تتطلب اجراءات عاجلة

لمعالجتها مثل ــ مشكلة الاسكان ، مشكلة الهجرة ، مشكلة الكبار في السن ، مشكلة الجريمة ... الخ .

(٤) تصنيف المؤشرات الاجتماعية :

يمكن تصنيف المؤشرات الاجتماعية حسب الاغراض والوظائف التي تحققها الى اربعة تصنيفات مميزة :

ا ــ المؤشرات الاجتماعية الاعلامية :

والغرض من هذا النوع من المؤشرات توفير المعلومات والبيانات التي تصف النسق الاجتماعي والتغيرات الجزئية او الكلية التي تحدث فيه . ويجب النظر في الاحصاءات الاجتماعية وتعديلها بين وقت واخر حسب المتغيرات ذات الصلة المباشرة بالنسق والعوامل التي تؤثر في تغييره والاتجاهات التي يتخذها التغير . وعند اختبار المؤشرات الاعلامية في المراحل الاولية ، لا مانع من التركيز على عناصر النسق والمجالات التي ترتبط بصورة مباشرة بالسياسة الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة . ويمكن تطوير وتعديل هذه المؤشرات بصورة تدريجية لتشمل جميع اجزاء النسق وتتناوله بالعمق اللازم . ويساعد التحليل المتواصل والمبكر للمؤشرات الاجتماعية التي تم اختيارها على اكتشاف الاوضاع الاجتماعية المتردية وتحديد العوامل التي تؤثر في تدهور الاوضاع . وبعبارة اخرى ، فان المؤشرات الاجتماعية ذات الخاصية الاعلامية تؤثر في تخطيط السياسة الاجتماعية والاختيار الافضل عند مناقشة اولويات المشروعات والبرامج وحلول المشكلات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ب ــ المؤشرات الاجتماعية التنبؤية :

ترتبط المؤشرات الاجتماعية بالعلاقات المتبادلة والمتشابكة التي تنشأ في المجتمع وتساعد على تفسير الاسباب والعوامل والنتائج المترتبة على الموضوع قيد الدراسة والعلاقة القائمة بين العوامل المختلفة التي تؤثر بدرجات متفاوتة على النتائج سواء الايجابية منها او السلبية .

اما دور المؤشرات التنبؤية فيتمثل في تزويد المخططين باطار هيكلي للعلاقات السببية التي تربط جوانب المشروعات الاجتماعية وتؤثر في انجاز هذه المشروعات . وتتطلب المؤشرات التنبؤية استخدام الاساليب العلمية في تحليل الاحصاءات والبيانات التي ترتبط بالمشروعات والبرامج لان التحليل الدقيق يؤثر في تفهم وادراك التغيرات في مختلف مراحل المشروع وكذلك في اتخاذ قرارات عقلانية في رسم السياسة الاجتماعية (٨) .

جـ ــ مؤشرات تعالج المشكلات :

يواجه المخططون الاجتماعيون العديد من المشكلات في مختلف مراحل التنمية الاجتماعية . وتتجلى اهمية هذا النوع من المؤشرات في انها تساعد المسؤولين والمخططين في التعرف على المشكلات التي تعترض طريق التنفيذ وتحقيق الاهداف . ومن الامثلة على ذلك ، تحديد الهجرة الخارجية كمشكلة تسترعي اهتمام المخططين للتنمية . ولهذه المشكلة العديد من الجوانب مثل حجم الهجرة ، دوافعها ، مستلزمات الخدمات اللازمة للمهاجرين وافراد اسرهم (التربوية والصحية والسكنية والترويحية ... الخ) ومنح الجنسية وانشاء المؤسسات الادارية والامنية لمساعدتهم على التكيف للبيئة والاندماج في المجتمع الجديد .

وتسهم البيانات التي تجمع عن طريق استخدام هذه المؤشرات في اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب للتغلب على الصعوبات والمشكلات واتبـــاع السياسات المناسبة لمعالجتها (٩) .

د ــ المؤشرات التقيمية :

ان الوظيفة الاساسية للمؤشرات التقيمية هي الحصول على معلومات وبيانات وفق خطة زمنية تشمل العناصر المختلفة لخطة التنمية الاجتماعية ، سواء الاهداف القريبة المدى او البعيدة المد ى، وفعالية الاساليب والادوات المستخدمة في التخطيط والتنفيذ والتمويل ، وتحديد حجم الانجازات التي تم تحقيقها وفق المخطط المرسوم . والهدف من استخدام المؤشرات التقويمية هو تزويد المسؤولين بالمعلومات التي تساعدهم في التعرف على جوانب القوة والضعف في السياسة الاجتماعية والاهداف والخطط والانجازات والاثار السلبية والايجابية لهذه الانجازات على الفرد والاسرة والمجتمع ، والعوامل المؤثرة في كل مجال واتجاه سارت عليها خطة التنمية (١٠) .

(٥) نماذج تطبيقية للمؤشرات الاجتماعية :

في ميدان الصحـــــة :

يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان اختيار المؤشرات الاجتماعية مبني في الاساس على طبيعة استخدام هذه المؤشرات ومدى الافادة منها في مجالات التنمية ووفق الاغراض التي تستخدم المؤشرات من اجلها ، والتي ترمي الى التعريف بالوضع الراهن للامة والتقدم الذي احرزته في الميادين المختلفة ، وكذلك في تشكيل السياسة العامة وفي تحديد الاهداف والاغراض التي تنوي

الدولة تحقيقها . وفي هذا الاطار ، فان المسؤولين والمخططين في مجال السياسة الاجتماعية بحاجة الى ثلاثة انواع من المؤشرات يؤدى كل منها وظيفة مميزة وهو في الوقت نفسه مكمل للاخر ولا يصلح اي نوع بمفرده لرسم السياسة الاجتماعية . والمؤشرات الثلاث هي : ــ

١ ــ مقياس للمخرجات (أو المردودات) للسياسة الاجتماعية مثل « حجم الخدمات التعليمية » و « حجم الخدمات الصحية » و « حجم الخدمات الاجتماعية » ... الخ .

٢ ــ تحديد القيمة الاجتماعية المقرونة بالمخرجات (أو المردود) .

٣ ــ مقياس للاحتمالات الفنية التي تساعد على زيادة المخرجات او المردود .

وانه لمن الواضح أن توفر المعلومات والبيانات حول هذه الانواع الثلاث من المؤشرات يساعد على رسم السياسة الاجتماعية اذ أنها تعمل على : ــ

أ ــ تحديد الوحدات والعناصر التي تبنى عليها أهداف السياسة الاجتماعية

ب ــ وضع قيم لكل تقدم وتطور يحصل في النطاق الاجتماعي .

جـ ــ تحديد ما يمكن عمله ، تعديله ، واضافته من النواحي المادية لزيادة كفاءة المردود من حيث الكم والنوع .

وفي ميدان الخدما تالصحية فان استخدام المؤشرات الاجتماعية يتطلب ارتباطها بالاغراض التي تستخدم من أجلها . ويمكن تحديد الاغراض التالية : ــ

أ ــ مؤشرات لقياس الوضع الراهن للحالة الصحية .

ب ــ مؤشرات لقياس مدى الحاجة الى الخدمات الصحية .

جـ ــ مؤشرات لقياس مدى فعالية الخدمات الصحية والاساليب والتنظيمات والموارد والامكانات المستخدمة (١١) .

ونظرا لاهمية هذه الانماط من المؤشرات ، التي تساعد المسؤولين في رسم السياسة الاجتماعية والمخططين لتنفيذها ، فسوف نتعرض لكل منها بشيء من التفصيل .

أ ــ مؤشرات لقياس الحالة الصحيـــة :

ان الاستخدام العملي للمؤشرات التي تقيس الحالة الصحية يشمل اتخاذ القرارات واختيار البدائل ــ بناء على المعلومات والاحصاءات في التعرف

على حقائق حول الوضع الراهن واجراء المقارنات الاقليمية والدولية ولتحديد مدى التقدم او التخلف الصحي لاي مجتمع او منطقة او اقليم ، او بين فئات المجتمع المختلفة . وهذه المؤشرات معنية بصورة رئيسية في تصوير وتشخيص الحالة الصحية بابعادها وميادينها المختلفة .

ويجب ان نميز بين المؤشرات الصحية التي ترتبط بأوضاع البيئة وتلك التي تتعلق بالخدمات الصحية . وهذه الاخيرة تصنف تحت مجال المدخلات من ناحية وبين المؤشرات التي تتصل ببعض المخرجات . ان المؤشرات الاولى مثل نوع المياه المستخدمة ومصادرها لا تزودنا بالمعلومات الكافية حول الوضع الصحي للسكان او التغيرات الصحية في المجتمع . وكذلك الامر بالنسبة للمؤشرات التي تتصل بالخدمات الصحية مثل نسبة الاسرة او نسبة الاطباء لكل (١٠٠٠) من السكان . وعلى الرغم من اهميتها الا انها لا تعطي صورة كاملة عن الوضع الصحي (١٢) . ولذا ، فان المؤشرات التي تصلح لقياس الوضع الصحي العام فيالدولة او في منطقة من المناطق تتناول قياس الوفيات والامراض وتحديد النشاط والمقياس الاجمالي هي التي تعكس الحالة المرضية في المجتمع اكثر مما تعكس الحالة الصحية العادية .

مقيـــاس الوفيـــات :

يشير سلفان Sullivan الى ان مقياس الوفياتيعتبر بداية منطقية لقياس الحالة الصحية في المجتمع (١٣) . وعلى اي حال ، فان القياس الشامل للوفيات (وفيات الاطفال ، نسب الوفيات ، وتوقعات الحياة في سن معين او نسبة الوفيات في فئات السن ٥ سنوات فما فوق الى مجمل الوفيات) او مؤشرات الوفيات المحددة (مثل وفيات الاطفال الرضع ، الاجهاض ، او نسبة الوفيات بسبب امراض معينة الى مجمل الوفيات) في حد ذاتها مؤشر ذات مدلول شامل للمستوى الصحي للسكان (١٤) . وتزداد مزايا استخدام هذا المؤشر في الدول النامية حيث تعاني هذه الدول من ارتفاع معدلات الوفيات المتعددة الاسباب .

مقيـــاس الامـــراض السائـــدة :

ان مقياس الامراض السائدة التي يتم الكشف عنها وتسجيلها في العيادات الطبية او المستشفيات او العيادات الخاصة يعتبر من المقاييس الاساسية التي تعكس الوضع الصحي على مستوى المنطقة او الدولة . ويمكن تطوير مؤشرات في هذا المجال باستخدام دليل السن والجنس ، بصورة رئيسية للكشف عن مدى انتشار الامراض المختلفة لدى مختلف فئات السن ولكلا الجنسين (١٥) .

مقيـــاس تحـــديد النشـــــاط :

ينصح الاطباء بتحديد نشاط المرضى وتحديد اقامتهم لفترات تتراوح مع طبيعة المرض . ويعني ذلك ان المرضى يعانون من امراض على درجة من الخطورة تتطلب الامتناع عن القيام بنشاطات واعمال قد تعيق الشفاء . ويمكن قياس تحديد النشاط كمؤشر صحي عن طريق اعداد جداول بيانية تتضمن جمع احصاءات حول عدد الايام التي قضاها المريض في المنزل او المستشفى وبيانات حول المريض مثل المهنة ، السن ، الجنس ، الحالة الاجتماعية للمريض . وتعتبر المستشفيات والعيادات العامة والخاصة مـــن المؤسسات التي يمكن ان توفر بيانات دقيقة حول المرضى الذين يتطلب علاجهم قضاء فترات زمنية للنقاهة او كجزء من العلاج .

ب ـــ مؤشرات لقياس الحاجة للصحة :

ترتبط الحاجة للخدمات الصحية بعدة متغيرات منها ، عدد السكان ونسبة الزيادة السكانية ، وعدد الاطباء في ميادين التخصص المختلفة وعدد الاسرة والممرضين والممرضات ونسبتهم الى السكان . ولا تقتصر الحاجة على هذه المجالات فحسب بل تتعداها الى البرامج والمشروعات للتدريب واعداد الكوادر الفنية وكذلك الثقافة الصحية على المستوى المحلي والقوميواستخدام وسائل الاتصال الجماهيري في التوعية في مختلف المجالات العلاجية والوقائية ، في اوقات السلم والحرب .

جـ ـــ مؤشرات الفعالية :

تقوم الدولة في كل عام او خلال فترات زمنية متفاوتة باعداد وتنفيذ خطة للخدمات الصحية تتضمن المشروعات والبرامج الانشائية والادارية وتطوير الكفاءات والقدرات البشرية وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية بالاضافة الى البحوث والدراسات للكشف عن الوسائل والطرق التي تزيد من فعالية الخدمات من حيث الكم والنوع .

وتتناول مؤشرات الفعالية قياس المردود للاموال المخصصة للمشروعات الصحية وعائد الطاقات البشرية المستخدمة في القطاعات الصحية المختلفة او على نطاق وحدة وظيفة معينة مثل مستشفى او وحدة صحية داخـــل المستشفى او قياس فعالية الجهود والموارد الموجهة لمكافحة مرض مـــن الامراض (١٦) .

في ميـــدان التعليـــم :

يزداد اهتمام المسؤولين في الدول العربية والنامية لتطوير التعليم افقيا

وعموديا وربط التعليم بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي مختلف مراحل التطور ، تحتل الاحصاءات والبيانات والدراسات التربوية التي تتناول التغيرات الكمية ــ عدد المدارس ، وعدد الطلاب ، وعدد الاساتذة والعاملين الاداريين والفنيين ، وعدد الخريجين في المستويات العلمية المختلفة وفي ميادين التعليم الفني والادبي والعلمي داخل المدرسة وخارجها ، وكذلك التغيرات النوعية في المناهج وأساليب التدريس وتأثير التعليم على التغير السلوكي للفرد والاسرة وفي المجتمع المحلي والقومي ــ اهمية كبيرة في العقد الثاني من التنمية . ويعتمد المسؤولون والمخططون على هذه الاحصاءات والبيانات في اتخاذ القرارات ورسم السياسة التربوية على المدى القصير وفي المدى البعيد .

نمـــوذج للنظـــام التربوي :

قدم مارفن كنج Mervyn King نموذجا يتضمن قاعدةللمؤشرات التربويـــة التي يمكن ان تساعد على التعرف على فعاليـــة النظام التربوي وجوانب النقص في ميادين النشاط المختلفة بقصد التطوير والتحسين في مختلف مراحل التطور والتنمية (١٧) . والقاعدة التي يرتكز عليها النموذج تتلخص في ان الحياة هي عبارة عن مراحل ، ولكل مرحلة خصائص ديمغرافية وتربوية واقتصادية مميزة . ويلخص كنج دورة الحياة في جدول يتضمن ٢٢ وضعا بالاضافة الى وضعين خارج نطاق الجدول : الاول ، الولادة للذين يفدون للحياة ، والاخر الوفاة او الهجرة الخارجية المطلقة . وتنقسم هذه الحالات الى ١٧ وضعا حول التعلم و٣ أوضاع حول التوظيف (اثنان منها حول التدريس) ووضعان يرتبطان بعدم النشاط التربوي او الوظيفي وهما : مـــا قبل المدرسة ، وفي مرحلة التقاعد .

وتشمل التصنيفات لجميع الاوضاع التعليمية أولئك الذين يلتحقون بالتعليم النظامي بصورة متفرغة ويستثنى منها العاملون بصورة مؤقتة او بعض الوقت او في التعليم غير المنتظم . كما يفترض النموذج ان الفرد يمكن ان يستمر في اي مرحلة من المراحل خلال فترة زمنية ثم ينتقل الى مرحلة اخرى تليها او ان ينتقل الى مرحلة العالم الخارجي بعيدا عن النسق التعليمي . واذا ما توفرت الاحصاءات عن كل مرحلة من المراحل فانه يصبح بالامكان بناء شكل رياضي يوضح حركة الافراد في مختلف المراحل .

وفيما يلي الجدول الذي يوضح عناصر النموذج المقترح :

جدول يوضح الاوضاع التربوية في المراحل المختلفة

بداية الوضع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	٠٠	الى ٢٠
الوضع النهائي													
٠ ــ العالم الخارجي													
١ ــ ما قبل المدرسة .													
٢ ــ الحضانة والمدرسة الابتدائية .													
٣ ــ المدارس الخاصة .													
٤ ــ مستوى الاعداد .													
٥ ــ مستوى الثانوية .													
٦ ــ الحاصلون على الثانوية .													
٧ ــ التعليم الفني الثانوي													
٨ ــ التعليم التجاري الفني .													
٩ ــ التعليم الجامعي (١) تحت الليسانس													
١٠ــ التعليم الجامعي (٢) ليسانس .													
١١ــ التعليم الجامعي (٣) ماجستير .													
١٢ــ التعليم الجامعي (٤) دكتواره .													
١٣ــ تعليم جامعي خاص .													
١٤ــ عدد العاملين غير فنيين .													
١٥ــ عدد المعلمين .													
١٦ــ عدد المدارس في الريف .													
١٧ــ عدد المدارس في المدن .													
١٨ــ عدد العاملين الفنيين .													
١٩ــ وظائف أخرى .													
٢٠ــ عاطل عن العمل ومتقاعد													
٠ ــ الوفاة او الهجرة .													
المجمـــوع													

ويمكن جمع البيانات حول كل مجال من المجالات وتحديد خصائص كل مرحلة ومقارنة الجدول في سنة من السنوات مع جدول مماثل في سنة اخرى بقصد التعرف على التغيرات التي تحصل في اي مرحلة والكشف عن الاسباب الكامنة وراء هذه التغيرات واتخاذ الاجراءات اللازمة والسياسات التي تعمل على مواصلة التقدم والتنمية في مجالات النظام التعليمي ومراحله .

(٦) حول استخدام المؤشرات :

ان الفائدة التي تجنى من استخدام المؤشرات تنحصر بشكل رئيسي في رسم السياسات والمحافظة عليها ودعمها او تعديلها وتطورها لتتوائم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ورسم السياسة ما هو الا عبارة عن نشاط مستمر طويل المدى يتطلب المعرفة العلمية لمجريات الاحداث وكيف تؤدي الاجهزة والمؤسسات وظائفها لتحقيق الاهداف القومية في مجالات التنمية .

كما ان الوظيفة التي تؤديها المؤشرات تشمل قياس حاجات الافراد والمجتمع وتصميم الاهداف وتقويم الانجازات وتحديد نقاط الضعف والمشكلات التي تواجه مسيرة التحضر والتنمية .

ويعتمد المخططون والذين يرسمون السياسات على جمع المعلومات من عدة مصادر منها : الجرائد والاذاعات والتقارير الادارية والملاحظات والاحاديث الشفوية والاحصاءات والارقام . وبعبارة اخرى ، فان هؤلاء بحاجة الى مساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة والسياسات العملية . والمؤشرات الاجتماعية اداة فعالة تحت تصرف المسؤولين والمخططين تساعدهم على وضوح الرؤيا والتعرف على حقائق الاوضاع والايجابيات والسلبيات في رسم الاهداف وتنفيذ البرامج والمشروعات .

(٧) مشكلات استخدام المؤشرات :

ان الاعتماد على المؤشرات الاجتماعية يرتبط بدرجة كبيرة مع الثمن الذي يدفعه المسؤولين من اجراء استخدامها ، اي انه اذا كان العائد من استخدامها أوفر من الثمن والجهد المبذول فيزداد الاقبال على استخدامها . ولا يقصد بالثمن القيمة المادية فحسب ، بل الوقت والجهد والموارد المستخدمة في تحقيق العائد من تطبيقها .

ويمكن تحديد المشكلات التي تواجه المسؤولين عن استخدام المؤشرات في المجالات التالية :

١ ــ تكلفة جمع المعلومات والاحصاءات قد تكون مرتفعة خاصة تلك البيانات الدقيقة التي تحتاج الى جهد في توفيرها .

٢ ــ تكلفة تطبيق المعلومات واستخدامها واعداد الكوادر القادرة على تحليل الاحصاءات وترجمتها الى نتائج عملية ــ اذ أن طبع التقارير والكتب والجداول الاحصائية يتطلب الجهد الكبيروالتكلفة الباهظة .

٣ ــ الخلافات التي تنشأ بين المخططين ورجال السياسة في تطبيق النتائج التي توصلت اليها المؤشرات خاصة في الظروف التي تتعارض فيها القيم المتصلة بسياسة التطبيق وتلك التي تتصل بما يجب أن يكون وهذه مشكلة تواجه الدول النامية والمجتمعا تالتقليدية .

٤ ــ استخدام المعلومات البيانات ــ ان سوء استخدام الاحصـــاءات والبيانات قد يؤدي الى اتخاذ القرارات الخاطئة ورسم السياســات الفاشلة . هذا ، بالاضافة الى المشكلة الاخرى التي تتمثل في عدم استخدام الاحصاءات واهمالها وحفظها على الرفوف وفي الادراج دون استثمار .

وتزداد المشكلات تعقيدا أو تقل صعوبتها في مجالات اعداد وتطبيق المؤشرات الاجتماعية والافادة منها حسب الاهميـة التي يوليهـا المسؤولون والمخططون لتصميم المؤشرات والافادة من النتائج التي تتوصل اليها والقدرةعلى ترجمة هذه النتائج في رسم السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات .

ان الدول العربية بحاجة ماسة الى اتباع نظام المؤشرات في خطط التنمية الاجتماعية التي تشمل ميادين الصحة والتربية والخدمات الدينية والترويحية والدفاع الاجتماعي (الشرطة والامن العام والجيش والقوات المسلحـــة) والرعاية الاجتماعية والاسكان والاعلام ، وذلك بقصد الافادة القصوى من الاستثمارات المادية والبشرية المتزايدة وتحقيق أكبر عائد اجتماعي بأقصر وقت وبأقل تكلفة .

ويتطلب استخدام المؤشرات الاجتماعية في المجالات التنموية المشار اليها اعداد كوادر متخصصة ومتدربة على اعداد هذه المؤشرات وتطبيقها وتحليل نتائجها وربط هذه الكوادر بالمؤسسات والاجهزة التي تعني بتخطيط سياسة التنمية الاجتماعية في المدى القريب وعلى المدى البعيد .

الهـوامش

(1) Paul Lazarsfield, The Uses of Sociology (London: Weinfield and Nicholson, 1968).

(2) Andrew Shonefield and Stella Show, Social Indicators and Social Policy (London: Heinemann Educational Books, 1972), pp. 11-14.

(٣) لقد أشار عالم الاجتماع الامريكي اتزيوني (A. Etzioni) الى الاخطاء التي تنشأ من عدم الدقة في تطبيق هذه المقاييس الكمية بسبب طبيعة الارقام التي تتحول الى كسور وصعوبة اعتمادها كدلالات اجتماعية ، بالاضافة الى خصائصها ذات المضامين غير المباشرة .

(4) M. Olson, "An Analytical Framework for Social Reporting and Policy An sis" The Annals of The American Academy of Political and Social Science (March, 1970).

(5) Elaine Carisle, "The Conceptual Structure of Social Indicators," in Andrew Shonefield, op. cit., pp. 23-27.

(6) Ibid., p. 25.

(7) E. Gross, "The Definition of Organizational Goals", British Journal of Sociology (3, Sept. 1969).

(8) Ibid, p. 30.

(9) See A. Biderman, "Social Indicators and Goals" in R.A. Bauer (ed.), Social Indicators (Cambridge: MIT. Press, 1966).

(10) See K.C. Land, "Social Indicators" in E. Smith (ed.), Social Science Methods (Free Press, 1971).

(11) A.J. Culyer, "Health Indicators" in Andrew Shonefield, op. cit., pp. 94-96.

(١٢) تجدر الاشارة هنا الى أن منظمة الصحة العالمية (WHO) تستخدم مثل هذه المؤشرات كمقياس للمستوى الصحي وللمقارنات العالمية .

(13) D.E. Sullivan, Conceptual Problems in Developing an Index of Health Statistics (Washington D.C.: U.S. Department of Health Education and Welfare, 1965).

(14) WHO, Measurement of Levels of Health, (Geneve. 1957).

(15) G.J. Draper, "A suggested Method for Constructing Indices of Morbidity", Applied Statistics (3, 1963), pp. 26-37.

(16) E.D. Parker, Some Interesting Problems in Medical Operations Research, (Baltimore: John Hopkins University Press, 1967).

(17) Mervyn King, "Primary and Secondary Indicators for Education", in A. Shonefield, op. cit., pp. 53-58.